د.سميح شبيب

منظمة التحرير الفلسطينية

إمكانات التطوير والتحديث في ظل الشراكة السياسية

دراسة

2007

SPC
DS
119.76
.S535
2007
BZU

تحالف السلام الفلسطيني
PALESTINIAN PEACE COALITION-GI

Digitized by Birzeit University Library

Acc. # 198481

د.سميح شبيب

منظمة التحرير الفلسطينية..

إمكانات التطوير والتحديث في ظل الشراكة السياسية

مكتبة جامعة بيرزيت
المجموعات الخاصة
Special Collections
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY

SPC
DS
119.76
.S535
2007
BZU

دراسة

2007

Digitized by Birzeit University Library

تحالف السلام الفلسطيني / مجموعة التفكير
PALESTINIAN PEACE COALITION/ Think Tank

■ شارع الإرسال. عمارة صمن رايز. الطابق الثاني/ رام الله – فلسطين
■ هاتف: ٢٩٧٢٥٣٥/٦ ٢ ٩٧٠ +
■ فاكس: ٢٩٧٢٥٣٨ ٢ ٩٧٠ +
■ الصفحة الإلكترونية: www.ppc.org.ps
■ بريد الكتروني: Email: info@ppc.org.ps Or media@ppc.org.ps

■ Al Irsal Street, Sunrise Building, 2nd fl. Ramallah, Palestine
■ Tel: + 970 2 2972535/6
■ Fax: + 970 2 2972538
■ Website: www.ppc.org.ps
■ Email: info@ppc.org.ps Or media@ppc.org.ps

Digitized by Birzeit University Library

تقديم:

يصدر تحالف السلام الفلسطيني عبر مجموعة التفكير، التي تضم نخبة من خيرة العقول الفلسطينية المتخصصة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، هذه المجموعة من الدراسات والأبحاث السياسية والاجتماعية، إسهاماً منه في إثراء المكتبة الوطنية الفلسطينية وترسيخها بالثقافة العقلانية في ميادين النشاط الإنساني والاجتماعي كجزء لا يتجزأ من معركته لتجذير السلام العادل القائم على أساس الشرعية الدولية والإنسانية، ولتأصيل قيم الديمقراطية والتعددية في مواجهة «فلسفات» التخوين والانغلاق الحضاري والتجهيل والتكفير الغريبة على تقاليد الشعب الفلسطيني وقيمه الحضارية والإنسانية.

كما يهدف تحالف السلام، عبر هذه الأدبيات، إلى المساهمة في التأثير على أصحاب القرار على اختلاف مواقعهم، والتأثير كذلك في صناع الرأي العام من خلال مدّهم بالتحليلات والاستنتاجات المختلفة في ميادين القضايا التي جرى البحث فيها.

نأمل أن تساهم هذه السلسلة في تحقيق الأهداف المنشودة منها.

مجموعة التفكير

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

المحتويات:

مدخل 7
نظاما الكوتا والإنابة الثورية 14
الصراع الفلسطيني - الصهيوني: العامل الذاتي..
والعوامل الرسمية العربية 17
حماس ومنظمة التحرير 23
آفاق تطوير منظمة التحرير وتحديثها 26
استنتاجات عامة 29
المصادر والمراجع 30

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

مدخل:

ترتبت على الحرب العربية الإسرائيلية الأولى في العام 1948 هجرة زهاء 850 ألف فلسطيني من أرضهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ودول الشتات، وفقاً لمصادر معتمدة، كما جرى ضم الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، وفقاً لقرار مجلس الامة الاردني ٢٤/٤/١٩٥٠، في اطار المملكة الأردنية الهاشمية، وإلحاق قطاع غزة لمصر بعد فرض الإدارة العسكرية عليه.

تكرست مسألة اللجوء بعدما جرى التعامل معها على نطاق دولي مؤسسي (الأونروا وخلافها من المؤسسات). وقد أسهمت الدول العربية المضيفة في تأطير هذا التكريس فأضفي على الواقع الفلسطيني في الشتات بُعدٌ جديد (المخيمات) شكّل، في حينه، إطاراً مؤاتياً للنمو الثقافي والاجتماعي والسياسي. وفي هذا الإطار تكونت بوتقات اجتماعية شبه متكاملة. وساعدت تلك البوتقات على نمو أولى البذور السياسية الفلسطينية، والتي غالباً ما جاءت إلى المخيمات من خارجها، خاصة عبر رحم الحركات السياسية العربية الكلاسيكية، أو الحديثة منها، بعد أن تم تمثُّل هذه الأفكار، والنضال في سبيلها عبر فترة هي من

Digitized by Birzeit University Library

أصعب فترات الاغتراب الفلسطيني وأكثرها قسوة وعذاباً خلال السنوات 1948 - 1960. ومن خلال المعاناة الحادة، ولدت فصائل منظمة التحرير وخرجت إلى حيز الوجود والعلن بغزارة وارتجالية وعفوية لا تبررها إلا حالة الفصام المفروض بين الإنسان الفلسطيني وأرضه كوطن. وكان من شأن تلك الحالة خلق المزيد من الأوهام السياسية والعسكرية، وطغيان البعد الرومانسي على الطروحات السياسية الفلسطينية بمختلف اتجاهاتها، وفي طليعتها الميثاق القومي الفلسطيني ذاته.

وبالرغم من الفاعلية البارزة لنشاط الفلسطينيين داخل الأحزاب القومية العربية (البعث، والقوميين العرب، مثلاً) في الخمسينيات، فإن التفكير بإنشاء منظمات فلسطينية مستقلة بقي هو الأقوى والأشد طغياناً على اتجاهات النشاطات السياسية الفلسطينية السرية. ولعل تغييب الدور الفلسطيني خلال فترة ليست بالقصيرة (1948-1964) لعب دور الباعث والمحرض لهذه التوجهات الفلسطينية التي بقيت مكتومة الأنفاس في ظل المد القومي - العروبي العارم آنذاك. ولقد رأى الفلسطينيون بعامة في هذا المد أملاً لهم بالخلاص من منافيهم. ولكونهم لا يمتلكون كياناً سياسياً خاصاً بهم، كان من الطبيعي أن يكونوا أكثر تحمساً من غيرهم للوحدة، التي وإن ألغت الكيانات الإقليمية فإن نصيب القضية الفلسطينية منها هو وحدة الموقف العربي. إلا أن تلك المشاعر لم تمنع الفلسطينيين من أن يبحثوا عن دور لهم في هذه المعركة الدائرة، والتي كانت الأنتلجنسيا الفلسطينية ترى فيها المدى العربي الذي تحل فيه المسائل القُطرية

Digitized by Birzeit University Library

على حساب المسألة الفلسطينية التي لا صاحب لها.

فعندما نادى الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم في كانون الثاني/ديسمبر 1959 بضرورة إنشاء جمهورية فلسطينية عربية فوق الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، سارعت الأردن ومصر إلى اتهامه بالتآمر على القومية العربية، وبأنه شعوبي، إقليمي، معادٍ للوحدة العربية. واتخذ الأردن قراره منذئذٍ بمنح الجنسية الأردنية للفلسطينيين، وقامت الحكومة المصرية بإنشاء الاتحاد القومي الفلسطيني في قطاع غزة.

وإثرَ وفاة أحمد حلمي عبد الباقي، رئيس حكومة عموم فلسطين «الصورية» سنة 1963، قامت جامعة الدول العربية بتسمية أحمد الشقيري مندوباً لفلسطين في جامعة الدول العربية. وعمل الشقيري من خلال مهمته تلك على إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية بموافقة جامعة الدول العربية أيضاً. انعقد المجلس الوطني الفلسطيني الأول في 28 أيار 1964 في القدس، وشارك فيه 400 مندوب معيّن، كما شارك فيه عدد قليل من مندوبي فتح وحركة القوميين العرب والبعث، وأعلن فيه قيام م.ت.ف. وبذلك، حمل الوجود الفلسطيني المتمثل في منظمة التحرير، برئاسة أحمد الشقيري سنة 1964، في طياته الإرادة العربية، خاصة إرادة المحور المصري منها، والرامية إلى إيجاد كيان سياسي فلسطيني يتعاطى الفعل السياسي عبر الإيحاء، وجاءت ولادة منظمة التحرير في إطار تاريخي تفاعلت فيه العوامل الفلسطينية حيث تمكنت العديد من المجموعات من شق طريقها في الظلام وتأسيس نوى الفصائل الفلسطينية، ونخص

Digitized by Birzeit University Library

من أولئك بالذكر حركة «فتح» وجبهة التحرير الفلسطينية، وشباب الثأر، التي كان معظم نشاطاتها التنظيمية والسياسية الفعلية في مدينة دمشق. وفي تلك الظروف الدقيقة والحساسة لولادة تلك الفصائل، كان لصيغ التحالفات الفلسطينية- العربية العامل الحاسم في الاستمرار.

والتقطت قيادة «فتح» آنذاك هذه المسألة الجوهرية، وقامت بتوظيف تحالفها مع بعض القيادة السورية، توظيفاً كان له الشأن الأول في عملية التأسيس والانطلاق، والذي لولاه لتمت عملية إجهاض الجنين الفتحاوي في المهد. فبعض قادة حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا رأوا في التحالف مع حركة «فتح» تطبيقاً لنظرتهم القومية، فتعاطوا معها تعاطياً واسعاً، إلى حد مدها بالسلاح وببعض الخبرات العسكرية التي أوصلتها لتنفيذ أولى عملياتها المسلحة في 1965/1/1، عبر الأراضي السورية، وباطلاع قادة أساسيين في حزب البعث العربي الاشتراكي آنذاك وموافقتهم. وشكلت تلك العملية (ضرب نفق عيلبون في 1965/1/1) بداية عمل استراتيجي طويل وبديل لاستراتيجية الأنظمة العربية، وبذلك تم قذف التحدي الفلسطيني في وجه أنظمة المنطقة عموماً. وكان من الطبيعي عندئذ أن تُتهم «فتح» بشتى الاتهامات، ومنها الشعوبية والقطرية وصولاً إلى التشكيك الأمني بها واتهامها بأنها قامت بـ «عملية خالصة لحلف الناتو». إلا أن هذا التحدي الفلسطيني الاستراتيجي تمكن من انتزاع الاعتراف به من الشعب الفلسطيني

Digitized by Birzeit University Library

وحركاته السياسية الشابة، كما لاقى صداه الإيجابي لدى الحركات السياسية العربية المعارضة. وبدأ منذ ذلك التاريخ بروز التباينات في المواقف العربية إزاء حركة المقاومة الفلسطينية وعملها السياسي والعسكري الخارج على الإطارات العربية الكلاسيكية والقادر على الحركة والنمو السريع.

عبر أجواء التحدي هذه، وتأكيد الذات، تشكلت عشرات التنظيمات الفلسطينية الصغيرة، وكان التأسيس يأتي ضمن اعتبارات معينة، بعضها عائلي، والآخر تمليه ذكريات قديمة، وآخر جاء بمثابة إحياء لنشاط سياسي قديم... إلخ. وغالباً، لم تتحكم بتلك الولادات أي قواعد أو قوانين، بل إن بعضها جاء عفوياً وبآفاق وطنية عريضة، ودونما تنسيق فيما بينها. إلا أن فعلها العسكري كان له الأثر الأعظم في استمرارها ونموها وكسبها التعاطف الشعبي على حساب انفضاض هذا الالتفاف والتعاطف من حول قيادة منظمة التحرير برئاسة أحمد الشقيري.

وكان طبيعياً أن يتقدم «حملة البنادق» من الفصائل الفلسطينية، وعلى كافة المستويات المتاحة، لفرض الإرادة السياسية على قيادة منظمة التحرير، لا سيما بعد أن مُنيت الأنظمة العربية بهزيمة تاريخية سنة 1967، وبروز حركة المقاومة الفلسطينية كرد حيوي فعّال على الهزيمة أولاً، وعلى استراتيجية الحرب النظامية ثانياً.

ومنذ انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بدورته الرابعة (القاهرة 10-1968/7/17)، تكرست هيمنة الفصائل الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

المسلحة على منظمة التحرير، وبعد ذلك بستة شهور انعقدت الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني (القاهرة 4/1/ 1969)، وفيها تم تأكيد هيمنة الفصائل المسلحة نهائياً على قيادة المنظمة وكافة مؤسساتها. وبذلك، تم توحيد الجهدين السياسي والعسكري في زمام قيادة واحدة. وهكذا، فإن تشكيل منظمة التحرير جاء، في الأساس، نتيجة لاتفاقات ودية، وغير ودية (انشقاقات حركة القوميين العرب)، بين مجموع فصائل فلسطينية مسلحة، تلاقت مصالحها حول ضرورة قيادة المنظمة.

ومع انتزاع المنظمات الفلسطينية لقيادة المنظمة، والتمكن من الهيمنة النهائية عليها، ثابرت المنظمات، أيضاً، على الاحتفاظ بآرائها السياسية والنظرية على رغم تباينها.

وبذلك، جاءت ولادة منظمة التحرير ولادة غير طبيعية عبر ظروف الهجرة واللجوء، واضطرار الجسم الرئيس للمنظمة وقيادتها وفصائلها إلى التواجد والعمل خارج أرضها، لتخوض غمار ثورتها من اللجوء والغربة.

وعلى الرغم من الأهمية الفائقة لصيغة التحالف في إطار منظمة التحرير، فإن ما أحدثته هزيمة 1967 كان له الأثر الحاسم في بروز المنظمة كضرورة سياسية عسكرية. ولكن المنظمة بالرغم من نموها المطرد والمتزايد منذ 1967، بقيت سمات ولادتها تلازمها، سواء من حيث صيغ التحالفات الفلسطينية - الفلسطينية أو التحالفات الفلسطينية - العربية.

إن تطور صيغ التحالفات بين الفصائل الفلسطينية ضمن

Digitized by Birzeit University Library

منظمة التحرير ومؤسساتها، وعبر مؤتمرات المجالس الوطنية الفلسطينية السابقة، يكشف الطبيعة والأسباب الحقيقية لاعتماد القرارات غير الواضحة، أو تلك التي تحتمل أكثر من تفسير، أو إسقاط وثائق دون الإعلان الصريح عن إسقاطها. وكل ذلك كان يتم دون الإخلال بالمسار العام للحركة السياسية بشموليتها، كون هذه الحركة ليست أمام خيارات جدية من خيارات تسوية القضية الفلسطينية. إلا أن ذلك لم يمنع بعض الاجتهادات، في مناسبات كثيرة، من أن تتطور حتى تصل إلى حد الاشتباكات الدامية بين الفصائل المتعارضة.

Digitized by Birzeit University Library

نظاما الكوتا والإنابة الثورية

ترتب على دخول الفصائل المسلحة منظمة التحرير وقيادة دفتها نظاما الكوتا والإنابة الثورية. كان من غير الممكن تجاوزهما، فالمنظمات المسلحة كانت تمثل إرادة الشعب الفلسطيني في التحرر والاستقلال، وبالتالي تم اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني برمته. تقاسمت المنظمات المنظمة، وفق اعتبارات عدة، أبرزها حجم هذا الفصيل أو ذاك، ودوره في العمل المسلح. ولعل الجدول التالي من شأنه أن يكشف عن طبيعة هذه المحاصصة، وكيفية توزُّع أعضاء المجلس الوطني وفقاً للاعتبارات الفصائلية:

أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني - الدورة الخامسة، القاهرة: 1-1969/2/4	
حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)	33
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين*	12
طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة)	12
جيش التحرير وقوات التحرير الشعبية**	6
المستقلون	42
الاتحادات (عمال، طلاب، مرأة)- عضو واحد عن كل اتحاد	3
أعضاء اللجنة التنفيذية	11
المجموع	105

* ثمانية أعضاء من الشعبية لم تقدم أسماؤهم.

** لم تقدم أسماؤهم.

Digitized by Birzeit University Library

تكرس نظام الكوتا عبر دورات المجالس الوطنية الفلسطينية المتتالية، وكذلك سحب نفسه على المؤتمرات العامة للاتحادات الشعبية كلها. وبذلك، تحولت هذه الاتحادات من اتحادات مهنية، تمثل شرائح اقتصادية - اجتماعية محددة، إلى اتحادات سياسية، تعمل وفقاً لنظام الكوتا الفصائلية. لعل إعادة قراءة جادة لنظامي الكوتا والإنابة الثورية من شأنها أن تدلل على أن نظام الإنابة الثورية لعب دوراً مهماً وبارزاً في ترسيخ دور منظمة التحرير، وتقويتها، وإعطائها الطابع الثوري المسلح. كما لعب نظام الكوتا الفصائلية دوراً مهماً في تنظيم الشؤون التنظيمية لتلك المنظمة. لكن، ومع تطور الحياة السياسية الفلسطينية، خاصة بعد طرح البرنامج المرحلي 1974، بدأ نظام الكوتا في لعب دور سلبي، بل أصبح عبئاً على منظمة التحرير ذاتها. أصبح لزاماً على مؤسسات المنظمة كافة، وكذلك الاتحادات الشعبية، إشراك الفصائل كافة كلاً حسب حجمه، ومع فقدان الحجوم، وهجرة الكوادر تلك الفصائل، وتلاشي الدور المسلح بعد العام 1982، تحولت هذه الفصائل إلى يافطات سياسية.

تطورت منظمة التحرير خلال 1969-1994 من خلال التجربة والخطأ والنمو والصراع، وتكرست الخطوط الرئيسة العريضة للحركة السياسية الفلسطينية، ونمت، بشكل متمايز، أسس ديمقراطية من نوع خاص؛ ديمقراطية اكتسبت عمقها وقيمتها في ظل المشاركة بالعمل المسلح، وبروز القيادات عبر الصراع، ومن أجل خدمة أهدافه. وبذا، استحال تشييء الديمقراطية الفلسطينية، أو تجريدها من قيمتها الحقيقية.

لم تأت الديمقراطية في العمل الفلسطيني نتيجة لتطور سياسي أو إيديولوجي مسبق، كما لم تكن منحة من حاكم صاحب قرار، بل إن طبيعة المشاركة في أداء التنفيذ أملت ضرورة حق المشاركة في ابداء الرأي، ومناقشة اتخاذ القرار. وبهذا، غدت الديمقراطية الوجه الآخر للفعل الثوري الذي من دونها يفقد ماهيته. وساعد بروز الديمقراطية كتوأم لتطور المنظمة وصراع الإرادات فيها على صعوبة إشاعة التضليل، ما جعلها في منأى عن المتاهات الطائفية والإقليمية والعصبوية العمياء والنقيضة لأي جو علماني تمليه الديمقراطية. ولذا، فإن منطق تصارع الإرادات ليس

Digitized by Birzeit University Library

بدعة من البدع بقدر ما هو جزء من المنطق السياسي الفلسطيني العام المترابط، جدلياً، ببروز العمل السياسي الفلسطيني عموماً. إن منطق تعدد الإرادات وصراعها من شأنه أن يؤدي إلى التوصل إلى القرار والاقتراب إلى الإيجابية عامة على الرغم من صعوبات التوصل إلى اتخاذ القرارات. وغني عن القول أنه عندما يؤول اتخاذ القرارات إلى جهة واحدة قادرة على فرض إرادتها، أو النزوع إلى المنطق الفردي - الاستبدادي، فان ذلك من شأنه فرط عقد الحياة الديمقراطية الفلسطينية، وإبعاد حركات الشعب الواحد عن وحدتها. ومن شأنه، أيضاً، توفير المناخات المناسبة لتآكل شخصية القائد، وكذلك شخصيات الأدوات المحيطة به، لدرجة يمكن أن تصبح معها حالة بعض الأجهزة الاستخباراتية العربية متقدمة على وضع المنظمة ذي البعد الواحد المستبد.

إن إسقاط عملية التصارع الداخلي في المنظمة على حساب التفرد بالقرار الواحد، الذي ترتئيه الجهة السياسية الواحدة، من شأنه قتل روح الإبداع السياسي والثقافي داخل إطارات منظمة التحرير وأجهزتها ومنظماتها، ثم تسخيف كل ما من شأنه الحفاظ على بعديها التاريخي والمستقبلي عبر أجواء التآكل، الأمر الذي تساعد عليه أجواء الاغتراب والمنافي، وتنامي روح حسم الصراع الداخلي على طريقة التفرد والاستبداد.

إن الديمقراطية الفلسطينية، بالرغم من عظمة ولادتها وبهاء صورتها، لهي بأمسِّ الحاجة في مرحلة تلك الأزمة إلى تحديد أسسها وركائزها وأبعادها خدمةً لبقائها في وسطٍ يناضل من أجل الإجهاز عليها.

Digitized by Birzeit University Library

الصراع الفلسطيني - الصهيوني: العامل الذاتي.. والعوامل الرسمية العربية

عملت المقاومة الفلسطينية المسلحة على محاربة الجيش الإسرائيلي بإحدى طريقتين: إما عن طريق حرب «البؤرة الثورية» من داخل المناطق المحتلة، وهذا ما حاولته بعض التنظيمات الفلسطينية بعد حرب سنة 1967، إلا أن هذا الأسلوب لم يحقق شيئاً يذكر، وذلك عائد لسببين أساسيين، أولهما أن الثورة الفلسطينية بكافة فصائلها تشكلت في المهجر، ولم يتم أي شكل من أشكال التنسيق بينها وبين حركات الداخل. وثانيهما، وهو الأهم، أن الكيان الإسرائيلي لا يتشكل من جيش غاز من الخارج، على غرار ما واجهته الثورات الوطنية التحررية في فيتنام أو الصين أو كمبوديا أو الجزائر. لذا فقد جاءت أشكال الصراع الفلسطيني - الصهيوني، باستثناء العمليات الخارجية منها، صراعاً عبر الحدود الإسرائيلية - العربية المحيطة بإسرائيل، وبشكل يمكن تسميته باحتكاكات التماس والتسلل خلال النصف الأول من الخمسينيات. وقد شهدت الحدود الإسرائيلية - الأردنية في الفترة ما بين 1967-1970 أكثر تلك الصدامات اتساعاً، والتي انتهت إلى ما انتهت إليه من ضرب، ثم إنهاء الوجود العسكري للمقاومة الفلسطينية فوق الأراضي الأردنية كافة.

وقد أملى النشاط العسكري الفلسطيني، بدوره، استجابة عسكرية إسرائيلية مقابلة، تجسدت بالقصف المركز على مناطق مدنية تتواجد فيها قواعد عسكرية فلسطينية، وبحيث يضر هذا القصف بشكل بالغ بالسكان المدنيين، وبمنازلهم

Digitized by Birzeit University Library

ومحاصيلهم وأرواحهم، وذلك بهدف خلق روح التنافر بين التواجد العسكري الفلسطيني، والسكان المدنيين في القرى الحدودية المتاخمة لحدود العدو الإسرائيلي، وكذلك التأثير على الحكومات المضيفة للتواجد العسكري الفلسطيني للحد من نشاطه سعياً لتخفيف الغارات الإسرائيلية.

إضافة للغارات الجوية، اتخذ رد الفعل الإسرائيلي أسلوب الغارات الخاصة، وكان أبرزها الغارة على بيروت يوم العاشر من نيسان/ أبريل 1973 واغتيال القادة الثلاثة: كمال ناصر وكمال عدوان وأبو يوسف النجار، أو غزو منطقة محددة، على نمط معركة الكرامة (21 آذار/ مارس 1968). ولعل هذه الإنجازات، بالرغم من نجاحها في تحقيق الأهداف المرسومة لها سلفاً، أعطت مداً سياسياً وشعبياً كبيراً لحركة المقاومة الفلسطينية، كون هذه الحركة في الأساس حركة شعبية، وكون إنجازها سياسياً في أساسه، وقادرة بالتالي على توظيف التأييد الشعبي لها لكسب المزيد من الدعم الرسمي العربي لتواجدها وتحركها.

وقد تحايلت الأنظمة على ذلك الاندفاع بشعارات غامضة تُرضي اندفاع الجماهير وحماسهم، دون أن يكون لها أي مضمون حقيقي. ولكن، في الوقت ذاته، تمكنت المقاومة من توظيف هزائم الأنظمة العربية، والهجومات التي تعرضت لها من العرب والإسرائيليين، لمصلحة نموها المطرد، ما أشعر قيادتها بنشوة القدرة على النمو والبقاء.

ولقد كان لذلك أكبر الأثر في تعظيم دور العامل الذاتي لدى المقاومة الفلسطينية على حساب تصغير العوامل الأخرى ذات الأهمية الفائقة في بقاء المقاومة واستمرارها، وفي مقدمتها التحالفات الفلسطينية - العربية.

إن تضخيم دور العامل الذاتي على حساب العوامل الأخرى كان له شأنٌ لا يستهان به، ليس على حساب صوابية التحليل، أو بروز النرجسية والروح الذاتية - الإقليمية الضيقة، بل إنه خلق، بدوره، نقيضاً معاكساً يقوم على تضخيم العوامل العربية على حساب إلغاء العامل الفلسطيني، والتقليل من شأنه، واعتبار العمل الفلسطيني «قاصراً» وبحاجة إلى رعاية وإشراف دائمين.

وعبر هذا التصور، ارتأى حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا أن يؤسس

Digitized by Birzeit University Library

له فصيلاً خاصاً في العام 1966، وتم تفصيله وبدء نشاطه عشية حزب حزيران/ يونيو 1967، فكانت طلائع حرب التحرير الشعبية - قوات الصاعقة. وتبع حزب البعث في سوريا في عمله هذا شقيقه في العراق، إذ قرر المؤتمر القومي التاسع لحزب البعث الحاكم في العراق، في صيف 1968، إنشاء منظمة فدائية ذات طابع جبهوي عربي قومي، فكانت جبهة التحرير العربية. وكلتا المنظمتين عملت، نظرياً، على أساس تحالف عربي يهدف إلى تحرير فلسطين تأكيداً لنظريتهما بأن القضية الفلسطينية قضية قومية في الأساس، وأن أي استقلال قطري فلسطيني من شأنه تجزئة الوضع العربي، كما أن قضية التحرير هي قضية قومية لا يمكن إنجازها إلا عبر جبهة، وهذه الجبهة عربية.

ولإدراك قيادة منظمة التحرير طبيعة العلاقة الجدلية بين المنظمة وعمقها «العربي الرسمي»، تمّ قبول هاتين المنظمتين عضوين في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وتم تمثيلهما في مختلف مؤسسات المنظمة.

العمق العربي للصراع

أملت ظروف ولادة منظمة التحرير جملة من العوامل التي أحاطت بها، ولا تزال. ولعل أبرزها، عسكرياً، اضطرار المقاومة إلى التسلل سراً أو علانية، عبر الحدود العربية المتاخمة، إلى داخل الكيان الصهيوني لأداء ضربات تكتيكية، ومن ثم العودة إلى إحدى دول الطوق.

ولئن كان ذلك ميسوراً في الأعوام 1967- 1970 عبر الحدود الأردنية - الإسرائيلية الطويلة، فانه، ومنذ ما بعد خروج المقاومة من الأردن، بات مرهوناً بموافقة النظام السوري الذي تمنّع عن ذلك منذ ما قبل 1970. وقد اضطر ذلك المقاومة الفلسطينية للتوجه نحو الجنوب اللبناني، ومحاولة إيجاد قبول شعبي اجتماعي وسياسي لتواجدها لتأمين سير عملها وتغطيته. ولقد تمكنت المقاومة من توسيع تواجدها خلال السنوات 1970- 1982 عبر هذا التحالف الذي تمدد من الجنوب اللبناني حتى شماله. وطورت وسائل إعلامها، وصقلت تجربتها السياسية،

Digitized by Birzeit University Library

وأسست كياناً خاصاً بها راوح بين الثورة والنظام، أو ما يمكن تسميته «دولة الثورة». وعبر هذا الرحم- الكيان نمت النوى العربية المعارضة، وعلى مختلف اتجاهاتها السياسية. ولتعدد الفصائل الفلسطينية واختلافها، أيديولوجياً وتنظيمياً، وجدت كافة حركات المعارضة العربية، بيسارها ويمينها، مكاناً مناسباً لتطورها ونموها.

وراوحت العلاقة بين الثورة وحركات المعارضة العربية، خاصة السورية والعراقية منها، بين العلاقة المصلحية التكتيكية من جانب المقاومة الفلسطينية والعلاقة المبدئية التحالفية الوطيدة. ولكن هذه العلاقة المبدئية بدأت تتلاشى مع دخول منظمة التحرير جامعة الدول العربية بعد العام 1970، ودخول المنظمة في اتفاقات عربية كان من شأنها إدخال العلاقة الفلسطينية - العربية المعارضة في دوامة الاستخدامات التكتيكية الضيقة، على حساب عقد الصفقات مع الأنظمة العربية.

ولعل ما أربك علاقة التحالف تلك تقلب العلاقات الفلسطينية العربية الرسمية خلال السنوات الأخيرة. فالعوامل التي تتحكم بالعلاقة الفلسطينية - العربية الرسمية هي عوامل متأرجحة للغاية. كما أن حدة التناقضات بين الأنظمة الرسمية العربية، وعدم وضوح النظام السياسي الواحد في البلد الواحد، فرضا على منظمة التحرير وفصائلها، عبر ما حملته من خصائص عند ولادتها، هذا المستوى اللامتزن من التعامل المتأرجح الذي غالباً ما دفعت ثمنه قوى حليفة وصديقة من قوى المعارضة العربية، التي تباعدت الشقة بينها وبين المنظمة وفصائلها عبر تجارب غاية في الأسى وخيبة الأمل.

كل ذلك، إضافة إلى فقدان منظمة التحرير الأرض- غير المشروطة سياسياً وعسكرياً في لبنان - أدخلها في مأزق تاريخي من أخطر مآزقها السياسية، بعدما فقدت سمة الإجماع العربي حول شرعية حركتها السياسية المستقلة، ودخلت في صراع محوري متعدد الأوجه، بعد انشقاق حركة «فتح» وبروز التحالف الديمقراطي، ومن ثم التحالف الوطني.

شكل انشقاق حركة فتح، وما ترتب عليه من اصطفافات جديدة داخل الساحة الفلسطينية كلها، وفي المقدمة منها منظمة التحرير، تحولات مهمة وعميقة في

Digitized by Birzeit University Library

مسار المنظمة، وتمكن رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات من قيادة دفة المنظمة على رغم خروج الفصائل الأساسية من الأداء الحركي والسياسي من اللجنة التنفيذية. وبعد حوارات دارت في عدن والجزائر، عقدت الدورة التوحيدية للمجلس الوطني في الجزائر 1988، وعاد نظام المحاصصة مجدداً بقوالب جديدة.

لعل المفصل الأهم في التاريخ السياسي الفلسطيني، بعد برنامج النقاط العشر 1974، وقيام جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية، ومن ثم انشقاق فتح ومنظمة التحرير، كان الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي في العام 1993. جاء هذا الاتفاق على نحو سري، حتى أن بعض أعضاء اللجنة لحركة «فتح» لم يطلعوا عليه قبل توقيعه، الأمر الذي أثار حفيظة الفصائل الفلسطينية، وتسبب بخروج بعضها مجدداً، ما جرّ إلى خلاف علني وتجميد عضويتها في اللجنة التنفيذية، ووصفت فصائل أخرى الاتفاق بأنه عمل خياني.

تمكن رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات من عقد المجلس المركزي لتأييد الاتفاق، واعتبار السلطة الوطنية الفلسطينية ذراعاً من أذرع منظمة التحرير باعتبارها المرجعية السياسية والتنظيمية لتلك السلطة، لكن مسار السلطة منذ قيامها في العام 1994، دلل على غياب منظمة التحرير ومؤسساتها على حساب تعزيز دور السلطة بعد أن غدت مركز الثقل في السياسة الفلسطينية. ترأس رئيس اللجنة التنفيذية السلطة، وشغل أعضاء من اللجنة التنفيذية المقاعد الوزارية في الوزارات الأولى، وأخذت وزارت السلطة عمل دوائر المنظمة، في وقتٍ حدثت فيه تشابكات واسعة بين عمل السلطة وعمل المنظمة، كالدائرة السياسية في المنظمة ووزارة التعاون الدولي مثلاً. وفي ظل المناخ الجديد، لم تعد ضرورة تُذكر لانعقاد المجلسين المركزي والوطني، كما غابت المؤتمرات العامة للاتحادات الشعبية كافة، وغدت تلك الاتحادات هياكل، ليس إلاّ.

كانت مراهنة رئيس اللجنة التنفيذية على السلطة، وكان يرى في ضعف هذه السلطة وتلاشيها، ضعفاً وتلاشياً لمنظمة التحرير.

إلى جانب ذلك، ونظراً لغياب النشاط الفعلي لمنظمة التحرير ودوائرها كافة، ضعف دور اللجنة التنفيذية للمنظمة، خاصة لأن العديد من أعضائها جمّد عضويته،

Digitized by Birzeit University Library

وبرزت ظاهرة وجود أعضاء في اللجنة التنفيذية لفصائل تخلت عنهم أو تخلوا عنها، وباتوا لا يمثلونها داخل إطار هذه اللجنة، كما توفي بعضهم، ولم تسنح الفرصة لاستبدالهم.

وصلت منظمة التحرير إلى درجة من الضعف والوهن عملياً، في وقت لا تزال فيه هي البيت المعنوي للفلسطينيين جميعاً، وهي المعترف بها عربياً ودولياً على أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

تنامى دور حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، منذ قيام السلطة 1994، وأخذت حماس والجهاد تنتهجان مناهج عسكرية في إطار العمليات التفجيرية داخل إسرائيل، ومناوأة السلطة سياسياً وأمنياً، والقول علناً إن المنظمة لا تمثل الفلسطينيين جميعاً، و«حماس» و«الجهاد» لا تزالان خارجها.

هناك إجماع فلسطيني، الآن، حول ضرورة تحديث منظمة التحرير وتطويرها، بعد أن وصلت تلك المنظمة إلى حالة التفكك والضعف والوهن الذي وصلت إليه. ولعله من الواضح أن لكل فريق رؤيته ومراميه من وراء هذا التحديث.

Digitized by Birzeit University Library

حماس ومنظمة التحرير

نظرت حركة الإخوان المسلمين لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ إنشائها نظرة شك وريبة، ورأت فيها صنيعة من الأنظمة العربية، واستمرت نظرة الريبة تلك حتى انتفاضة 1987. عارضت حماس الدخول في إطار القيادة الموحدة للانتفاضة، وحددت بعد تأسيسها وعبر ميثاقها الصادر في 1988/8/18 علاقتها بالمنظمة بموقف «الابن من أبيه والأخ من أخيه والقريب من قريبه، يتألم لألمه إن أصابته شوكة، ويشد أزره في مواجهة الأعداء». لكن هذا الموقف الايجابي لم يتضمن تحديداً واضحاً بخصوص شرعية المنظمة ووحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني. ولعل ما أعقب ذلك من بيانات وتصريحات رسمية لحماس من شأنه أن يكشف حقيقة أن حماس باتت تطرح نفسها بديلاً للمنظمة على المستويين الأيديولوجي والسياسي. ومع بدء المفاوضات مع حماس بشأن إشراكها ومشاركتها في المجلس الوطني، طالبت حماس في حوارات 1990 بينها وبين فتح بأن يتم فرز أعضاء المجلس الوطني على أساس الانتخاب لا التعيين، وفيما إذا تعذر ذلك طالبت بتشكيل المجلس على أساس أوزان القوى في الساحة الفلسطينية، وطالبت بتمثيلها في المجلس بـ40-50٪، وبأن تحصل على حقها المتناسب مع حجمها وثقلها في جميع مؤسسات المنظمة وأجهزتها، وبأن يتخلى المجلس عن الاعتراف بإسرائيل وعن قبول قراري 242-338.

ومنذ ذاك التاريخ، أصبح مفهوم النزاع على النسب داخل المنظمة محور جدل مركزي بالنسبة لحركة حماس. وفي لقاء الخرطوم بين حماس وفتح في كانون الثاني 1993، برعاية حسن الترابي، الأمين العام للمؤتمر الشعبي السوداني، لم يتمكن

Digitized by Birzeit University Library

الطرفان من جسر الهوة بينهما. وبتوقيع منظمة التحرير اتفاقية إعلان المبادئ في 1993/9/13، انتقل موقف حماس من التحفظ على المنظمة إلى اتهامها بالتفريط، وتم نزع الشرعية التمثيلية عنها، وأخذت حماس منذ قيام السلطة بانتهاج أساليب محاربتها ومحاولة إسقاطها، وبالتالي تمنعت عن خوض الانتخابات التشريعية في العام 1996، ذلك أن المجلس التشريعي يشكل جزءاً من الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي، ومكوناً من مكونات السلطة، وعلى الرغم من بعض التطورات في موقف حماس، وعودتها للتفاوض بشأن دخول المنظمة، فقد بقي موقفها ذاته؛ وهو عدم الإقرار بشرعية المنظمة ووحدانيتها قبل تحديث المنظمة ودخول حماس إليها.

رؤية حماس لمنظمة التحرير المقبلة

ترى حماس* أن تشكيل المجلس الوطني يجب أن يكون بالانتخاب، وفي حال تعذر ذلك يتم التوافق بين القوى الأساسية حول أسلوب اختيار الأعضاء على (أن يكون نظاماً معيارياً متحركاً).

الجمع في الانتخابات بين المناطق والقائمة النسبية في مناطق الشتات، والدوائر والقائمة النسبية في الداخل، وتحديد حماس عدد أعضاء المجلس الوطني بـ (300) عضو موزعين كالتالي:

- (132) عضواً من الداخل (أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين).
- (150) عضواً من الخارج.
- (18) عضواً هم أعضاء اللجنة التنفيذية السابقون ومسؤولو الفصائل.

ولا ترى حماس ما يمنع مشاركة كل القوى والفصائل الفلسطينية بتمثيل رمزي، لضمان المشاركة الوطنية الشاملة. تصر حماس على ضرورة تحديد قائمة لتمثيل فلسطينيي الأرض المحتلة عام 48 دون أن تتم تسميتهم، ولا يحتسب عددهم في القانون. وتدعو حماس إلى استعادة المنظمة دورها في الإشراف على السلطة الفلسطينية، وعلى العملية السياسية والتفاوضية.

* المعلومات الواردة في هذا البند مستقاة من ورقة مقدمة من القيادي في الحركة أسامة حمدان.

Digitized by Birzeit University Library

أما فيما يتعلق باللجنة التنفيذية، فتحدد حماس أعضاء اللجنة التنفيذية بـ(18) عضواً، يتم انتخابهم بشكل حر ومباشر من بين أعضاء المجلس الوطني:

- ينتخب رئيس اللجنة التنفيذية من بين أعضاء المجلس الوطني.
- يضاف رئيس السلطة الوطنية إلى عضوية اللجنة بمجرد انتخابه، ويمكن إضافة رئيس المجلس التشريعي كذلك.
- ترى حماس أن هناك ضرورة لإعادة النظر في كافة النظم واللوائح، كالميثاق والنظام الأساس، بما يستوعب التطورات التي حدثت، إلى جانب إلغاء الآليات الوسيطة في هيكلية المنظمة، لا سيما المجلس المركزي.

أما فيما يتعلق بمالية منظمة التحرير، فترى حماس ضرورة:

- فصل مالية المنظمة عن مالية السلطة.
- إعادة مجلس إدارة الصندوق القومي واعتماده من اللجنة التنفيذية.
- تحديد الميزانيات وإقرارها من المجلس الوطني.

ولعل موقف «فتح» من تحديث منظمة التحرير وتطويرها من خلال ما دار من حوارات سابقة بهذا الشأن، إضافة للتصريحات الرسمية، يمكن إيجازه بالنقاط التالية:

- تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية من خلال مشاركة كل القوى، تحديداً حماس والجهاد، عبر إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني.
- الإسراع في إنجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة في آذار/ مارس 2005، فيما يتعلق بتطوير المنظمة وتفعيلها، وبما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية.
- تفعيل كافة قطاعات الشعب من نقابات واتحادات ومنظمات شعبية... إلخ.
- وضع برنامج عمل وطني لإنجاز ما تم الاتفاق عليه.

ولا تزال «فتح» تصر على محاور مركزية، دون الدخول في تفصيلات سياسية- تنظيمية، أو تحديدات رقمية، تاركة ذلك لجولات الحوار الوطني الخاصة بإعادة إحياء المنظمة وتحديثها.

Digitized by Birzeit University Library

آفاق تطوير منظمة التحرير وتحديثها

يشهد ملف تطوير منظمة التحرير وتحديثها، والعمل على عقد دورة للمجلس الوطني الفلسطيني، بعد النجاح في تأسيس حكومة الوحدة وقيامها، نشاطاً ملحوظاً، ذلك أن الاتفاق بين الحركتين الرئيستين: حماس وفتح تضمّن بنوداً خاصة بضرورة إحياء هذا الملف.

ترى حماس ضرورة ماسة للإسراع بعقد لقاءات خاصة بذلك، تطبيقاً لما تم الاتفاق عليه في القاهرة خلال لقاءات آذار/ مارس 2005. ولعل ما يدفعها للإسراع بذلك والمطالبة به هو ما تضمنه اتفاق مكة من نقاط توافق تم البناء عليها، ومن ثم قيام حكومة الوحدة الوطنية. وترى حماس أن أي إجراءات بنيوية جديدة داخل المنظمة وأطرها من شأنها تعزيز دورها المشارك في المنظمة، من جهة، وإحداث تحولات من شأنها تطوير أداء عمل المنظمة وفقاً لحجوم القوى الميدانية، بدلاً من بقاء الصورة الظاهرة الآن التي يغيب اللون الإسلامي فيها. وفي الوقت الذي تؤكد حماس فيه على أوزان القوى والانتخابات لتشكيل المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، باتت فصائل عدة في العمل الوطني سبق لها أن لعبت أدواراً سابقة لكنها فقدت وزنها وفاعليتها نتيجة تغيير الشروط والظروف، ولعل أبرزها: منظمتا الصاعقة وجبهة التحرير العربية، إضافة إلى فصائل وقوى أخرى لم تتمكن من الفوز بمقعد واحد من مقاعد المجلس التشريعي، باتت تلك القوى تتساءل عن مصيرها في منظمة التحرير المقبلة!

تطرح هذه الفصائل ضرورة قيام المنظمة على أساس الشراكة السياسية، دون

Digitized by Birzeit University Library

إهمال أي طرف يذكر، ولا تزال تلك الفصائل مقتنعة بأنها طرف سياسي قائم، وفقاً لاعتبارات الدور التاريخي الذي سبق أن لعبته. وبالتالي، فهي تشن هجومها على الشراكة القائمة بين فتح وحماس، وتعتبرها محاصصة ثنائية قائمة على إسقاط الأطراف الأخرى. سبق للفصائل جميعها أن انخرطت في نظام المحاصصة منذ المجلس الوطني الفلسطيني الرابع 1968، وتمّ تكريس تلك المحاصصة وفقاً لنظامي الكوتا والإنابة الثورية، لكن الجديد في الأمر هو باختصار فقدان هذه الفصائل وزنها وتهميش دورها، الأمر الذي لا تراه عادلاً وبالتالي ليس مقبولاً.

لا تمانع حماس ولا فتح وجوداً رمزياً لتلك الفصائل داخل المجلس الوطني، لكن هذا الوجود لا يساعد تلك الفصائل على استعادة دورها الذي سبق لها أن فقدته، وتدرك تلك الفصائل بعد فشلها الذريع في الانتخابات التشريعية الأخيرة أن أي جولة من الانتخابات، وفي أي تجمع فلسطيني آخر غير مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، ستفرز نتائج مشابهة لتلك النتائج التي أفرزتها الانتخابات التشريعية الأخيرة.

لعل من نافلة القول أن تحديث المنظمة بات يحمل في ثناياه إسقاطاً واضحاً لنظامي الكوتا والإنابة الثورية، كما سيحمل تشكيلاً جديداً ستكون فيه فصائلُ عدةٌ فصائلَ رمزيةً تُذكِّرُ بمرحلة ماضية لن تتكرر.

أما على الجانب السياسي، فقد سبق أن تم تجاوز الميثاق الوطني الفلسطيني على اعتباره «كادوك»، وبالتالي جرى هجوم السلام الفلسطيني وصولاً للاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي، كما تم إلغاء مواد من الميثاق وتعديل بعضها، بحضور الرئيس الأميركي بيل كلينتون في غزة. لم يعد الأساس السياسي للمنظمة قابلاً للبقاء والاستمرار، تماماً كهياكلها التنظيمية كافة، وبالتالي فإن محاولة فتح وحماس إيجاد أساس سياسي للمنظمة من شأنها أن تشكل أرضية قادرة على تمثيل الفلسطينيين على نحو شرعي ووحيد.

هناك جملة نقاط باتت مطروحة في مجال التطوير والتحديث، أبرزها:

- الموقف من مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية كلها، على اعتبارها التراث السياسي للفلسطينيين، تطورت أفكارهم عبره، وبالتالي أصبح القفز عنه قفزاً في

Digitized by Birzeit University Library

المجهول.

- الموقف من مقررات الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة كمحددات لبلورة الميثاق الوطني كأساس سياسي للتحرك.

- ضرورة دراسة المحددات الإقليمية، ودورها في إعادة تحديث منظمة التحرير على نحوٍ مقبول، وأبرزها اتفاق كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر، واتفاق وادي عربة بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل.

- دراسة ممكنات الأداء الحركي للمنظمة، وتقبل هذا الأداء من النظام العربي القائم، وهنا ستبرز المبادرة العربية، ودورها كمحرك أساس في السياسة العربية إزاء إسرائيل.

- كيف يمكن صياغة تلك المبادرة السياسية في الميثاق الوطني الفلسطيني صياغة قادرة على بلورة الرؤية الفلسطينية الخاصة بالتسوية السياسية مع إسرائيل.

لعل ما ورد في المحددات الأربعة السابقة من شأنه أن يدلل على أن صياغة البرنامج السياسي الجديد تحتاج إلى توافقات سياسية عديدة بين فتح وحماس، مع توافر نقاط إيجابية عديدة تساعد على الوصول إلى برنامج كهذا، لكن ذلك بات يحتاج إلى تحولات مهمة داخل الحركتين الرئيستين.

Digitized by Birzeit University Library

استنتاجات عامة:

هناك دواعٍ جدية باتت تقتضي إعادة منظمة التحرير وتحديثها، كما أن هناك دواعي لاستعادة دورها كمرجعية سياسية وتنظيمية للسلطة. لكن، في المقابل، هنالك معيقات وصعوبات جمة تعترض طريق ذلك، أبرزها:

- تباعد برنامج «حماس» السياسي عن برنامج «فتح»، وبالتالي صعوبة الوصول إلى ميثاق وطني جديد يتوافق الطرفان عليه.

- إن عملية جادة بتشكيل مجلس وطني جديد، وفق أسس الانتخابات، أو التوافق وفقاً لأوزان القوى، من شأنها نسف البنية التنظيمية للمنظمة القائمة على نظامي المحاصصة والإنابة الثورية.

- تلاشي الظروف والاشتراطات، التي سبق لها أن لعبت دور الحاضنة لولادة المنظمة ونموها، وأبرزها: الحرب الباردة، وتنامي دور حركات التحرر الوطني العربية والعالمية، ووجود أنظمة عربية تعمل على دعمها واحتضانها. على النقيض من ذلك، فهناك أنظمة عربية الآن ترتبط بجملة معاهدات والتزامات مع إسرائيل، وفقاً لاتفاقات سلام.

لعل وجود السلطة الفلسطينية، وما يترتب على ذلك من مستلزمات وواجبات وطنية، بات يشكل حجر الزاوية في النظام الفلسطيني برمته، وبالتالي، وعند بروز أي تجاذبات بين وجود السلطة أو المنظمة، فإن الأكثرية السياسية ستنشد حكماً نحو السلطة وبقائها والحفاظ عليها، مقابل تأجيل الملفات الخاصة بتطوير المنظمة وتحديثها.

لا يعني ذلك بالطبع أن ما ورد في النقاط المتعلقة بوجود معيقات وصعوبات سيجعل من إعادة المنظمة وتحديثها أمراً مُحالاً، بقدر ما سيجعل منه تحدياً جدياً للغاية أمام إعادة تركيب النظام السياسي الفلسطيني على أسس جديدة تتلاءم واشتراطات الواقع الراهن وآفاقه المستقبلية.

Digitized by Birzeit University Library

المصادر والمراجع:

1 أسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها، تأسيسها، مساراتها، نيقوسيا: مركز الأبحاث 1987.

2 «فتح».. الميلاد والمسيرة. دون تاريخ ومكان نشر.

3 راشد حميد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964-1974، بيروت: مركز الأبحاث، 1975.

4 فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني 1964- 1974، بيروت: مركز الأبحاث، 1980.

5 أحمد صادق سعد، وعبد القادر ياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية 1948-1970، بيروت: الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين، 1975.

6 عيسى الشعيبي، الوعي الذاتي والتطور المؤسسي 1947-1977، بيروت: مركز الأبحاث، 1979.

7 باسل الكبسي، حركة القوميين العرب، بيروت، دار الطليعة، 1974.

8 الموسوعة الفلسطينية، دمشق، هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984.

9 منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني، مقررات دورات المجالس الوطنية، الدورة الثانية عشرة، 1-1974/6/9، الثالثة عشرة، 12-1977/3/21، الرابعة عشرة 1979، الخامسة عشرة 1981/19/11.

10 سميح شبيب، منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية، نيقوسيا: شرق برس، 1988.

11 ملفات الحوار الوطني، القاهرة، 2005 (خاص).

12 مقابلات مع عزام الأحمد، رئيس كتلة فتح في التشريعي، 21-2007/2/22.

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

تحالف السلام في سطور:

يسعى تحالف السلام الفلسطيني منذ تأسيسه عام 2003 إلى بناء ائتلاف جماهيري فلسطيني عريض داعم لرؤية الحل السياسي الواقعي للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على أساس برنامج السلام الفلسطيني، ووفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

ولهذه الغاية، يعمل تحالف السلام الفلسطيني جاهداً على فتح المجال للحوار السياسي العقلاني في الساحة الفلسطينية، بالشراكة مع هيئات ومؤسسات المجتمع المدني، بما فيها الأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات الاجتماعية والقطاع الخاص. وتأتي سلسلة الدراسات هذه ثمرة لمجموعة من حلقات البحث واللقاءات التي عقدها أصحاب الرأي والمختصون.

كما يعمل تحالف السلام الفلسطيني على نشر قيم اللاعنف والحوار والديمقراطية والتعددية في أوساط المجتمع الفلسطيني لمواجهة مفاهيم العنف والتخلف واللون الواحد، ويعمل كذلك على نشر ثقافة السلام والتعددية والتسامح كوسيلة لتحقيق الأهداف على نحوٍ يحفظ السلم الأهلي الفلسطيني.

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development and Cooperation SDC

Digitized by Birzeit University Library